سلسلة نحو وعي حركي إسلامي







الحلقة الأولى: مقدمات

للأخ: وحيد عبد الله أبو الفداء حفظه الله

تقديم الشيخ: أبي سعد العاملي حفظه الله

مؤسسة المأسدة الإعلامية

بسم اللّه الرحمن الرحيم

مؤسسة المأسدة الإعلامية

:: تقدم ::

سلسلة

نحو وعي حركي إسلامي

- مقدمات -

للأخ : وحيد عبداللّه أبو الفداء - حفظه اللّه

تقديم الشيخ : أبو سعد العاملي - حفظه اللّه

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣ م

تقديم الشيخ أبو سعد العاملي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد

جزى الله خيراً أخانا وحيد عبدالله أبو الفداء على طرح هذه السلسلة الحركية للمساهمة في عملية استنهاض الأمة، عبر ترسيخ ونشر وعي حركي إسلامي يستمد أصوله من كتاب الله وسنة نبيه ليكون ثابتاً ودائماً بخلاف المناهج والأساليب الأخرى التي لا ترتبط بحبل الله المتين حيث مصيرها الزوال بعد أن تثبت فشلها وعجزها عن إيجاد الحلول المناسبة لواقع أمتنا.

يظهر الوهن كسبب رئيسي لقعود الأمة وتثبيطها عن أداء واجباتها الكثيرة اتجاه دينها كما أمرها الله جل وعلا في كتابه وشرفها بالخيرية بين الأمم في قوله تعالى (كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ) ، وقوله تعالى (الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الأُمُورِ) .

فهذه الخيرية تكليف قبل أن تكون تشريفاً، وعملية النهوض تستلزم التخلص من مرض الوهن وهو الذي يتجسد في حب الدنيا والركون إليها من جهة ثم كراهية الموت من جهة أخرى، ثم بعد ذلك من ضرورة امتلاك وعي شامل يكون بمثابة النور الذي يضيء الطريق والمحفز الذي يشحذ الهمم نحو السعي إلى تغيير الواقع الفاسد.

لا شك أن هناك أسباب عديدة تسببت في ظهور هذه الأمراض حتى تفشت في جسد الأمة بهذا الشكل المذهل والمهول على مستوى النفوس والعقول وباتت مثبطاً وعائقاً كبيراً يحول دون عملية النهوض، وعلى ضوء هذه الأعراض والأسباب تطرق كاتبنا لعدة مواضيع وحلول لهذه المعضلة وبين المنهج السليم الواجب اتباعه والأخطاء الواجب تجنبها وتفاديها، ومن أهم الأسباب التي أراها مساهمة في تثبيط الأمة وتأخيرها عن مواكبة ركب التغيير أو سلكها لطريق منحرف، يمكننا تسميتها بالداخلية أو الذاتية، تتحمل فيها الأمة المسئولية كاملة.

١- غياب العقيدة الصحيحة لدى الأمة: فهي رأس الأمر كله والبوصلة التي توجه الفرد والجماعة على حد سواء في هذه الحياة وتحدد له المنهجية الواجب اتباعها، كما تمنح الأمة الحصانة والحماية من كل ما يتهددها من عقائد ومذاهب باطلة.

٢- غياب العمل الجماعي في تطبيق الدين والروح الجماعية بصفة عامة : نتج عن غياب العقيدة الصحيحة وممارستها في الواقع تسرب أمراض وعاهات كثيرة وكبيرة إلى جسد الأمة، منها انتشار الروح الفردية واللامبالاة لدى الشعوب بحيث صار كل حزب بما لديهم فرحون، وغلبت الفردية المقيتة وطغت على الروح الجماعية في كل شيء، حتى في الصلاة صار المسلم يجد صعوبة وتكاسلاً في أدائها في الجماعة خاصة صلاتي الصبح والعشاء، مما أدى بالتالي إلى ترسيخ العمل الفردي العشوائي والبعد عن الجماعة وعن العمل المنظم إجمالاً. وهذا بدوره نتج عنه الانزواء في البيوت والاهتمام بشؤون البيت والأولاد، وتحقق تحذير رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث: " إنما يأكل الذئب من الغنم القاصية"، فصرنا فريسة لكل ذئب وعلى رأسهم الشيطان وهذه الأنظمة الحاكمة المرتدة التي يسهل عليها التحكم برقاب العباد ونشر الفساد العريض دون رقيب ولا حسيب.

٣- غياب الطاعة لله عز وجل والامتثال لأوامره، وهذا نتج عنه ما يلي:

- **شح مطاع**

أدى بالمسلم أن يظل وحيداً متوارياً عن الأحداث لا يستطيع مواجهتها ولا التأثير فيها، كما أدى به إلى ترسيخ الأنانية وحب الذات وإيثار المصالح الذاتية على المصالح العامة للأمة، ومن ثم التفرج على مآسي المسلمين والاكتفاء بالتأثر السلبي البعيد عن الممارسات العملية من قبيل الإنفاق في سبيل الله سواء في مرحلة الإعداد أو الجهاد.

هذا على مستوى المال، وقد نتج عنه بالضرورة الخوف والجبن والخوف من تبعات الابتلاء في الدين من مطاردة وسجن ثم بالضرورة الخوف من الموت والهروب من ساحات القتال ومواجهة الأعداء، فالذي لا يستطيع أن ينفق من ماله ووقته لن يستطيع – من باب أولى – أن يضحي بنفسه في سبيل الله.

- **إعجاب كل ذي رأي برأيه**

انتشر الجهل والتعصب للرأي، مما أدى بالتالي إلى التكبر على الحق والاستعلاء على أصحاب الرأي وذوي الكفاءات وعلى الدعاة الصالحين والتكبر عليهم، بحجة أنني أفهم مثلهم وليس لديهم ما يتميزون به عني، ومن ثم فلا يحق لهم أن يأمروني باتباعهم أو الانتماء إلى جماعتهم.

هذه هي القناعة التي تترسخ في أذهان هذا الصنف من البشر، أدت بالتالي إلى كثرة الجماعات والطوائف وانتشار الخلاف والصراع فيما بينها حيث أن كل واحدة تدعي العصمة لنفسها ومنهجها وتصف الباقي بالجهل والتقصير.

٤- غياب دور العلماء في القيام بواجباتهم ، حيث يقع على عاتقهم القسط الأكبر بسبب تركهم للدور المنوط بهم في ضرورة توعية الناس بأمور دينهم وواجباتهم ثم تخلفهم عن تصدر الصفوف بالثبات على الحق ونشره والصدع به أمام الحاكم الظالم ثم المستبدل لشرع الله بعدئذ.

٥- ودور الحركات الإسلامية السلبي في القيام بدور الريادة في عملية رفض المحتل، والعجز عن استنهاض همم الشعوب، ونهج السياسة الخاطئة في التعامل معها ومع الأنظمة المرتدة القائمة.

في هذه النقطة يمكننا القول أن أغلب هذه الحركات لعبت دور المخدر للشعوب وأخرت بشكل ملفت وكبير عملية النهوض المطلوبة، وهذا بسبب المنهج الخاطئ الذي تبنته في مسيرة التغيير.

فبدلاً من أن تتصادم مع أصول هذا الواقع الفاسد وتحاول بيان فساده للناس وتقديم بديل قائم على الدين ، سارعت إلى الالتقاء مع هذا الواقع في منتصف الطريق ورضيت بأنصاف الحلول أو ربما أرباعها حفاظاً على بعض المكاسب الهزيلة سمتها فيما بعد بالمصالح المرسلة وقدمت حججاً واهية تغطي بها هذا الإنحراف الخطير، من قبيل المحافظة على مصلحة الدعوة وادعائها أنها تعيش مرحلة مكية تُجَوِّز لها عدم التصادم مع أسس ورموز هذا الواقع الفاسد، وكلها ساهمت في الابتعاد عن الحلول السليمة لمعالجة هذا الواقع.

وهناك عوامل خارجية تتحمل فيها الأمة جزءاً من المسئولية أيضاً بسبب ركونها وقبولها للمحتل ولإملاءات الحكام المرتدين .

يمكننا إذن ذكر أهم هذه الأسباب كما يلي:

١- إجماع اليهود والذين أشركوا (من صليبيين وملحدين ومرتدين ومنافقين وغيرهم) على محاربة هذه الأمة وتطويعها بالقهر والقوة تارة وبالتضليل ونشر الفساد وتحبيب الشهوات وتزيينها وتسهيل ممارستها تارة أخرى حتى تترك دينها وتقف عاجزة وتائهة عن القيام بأي حركة نهوض ، ثم القبول بالأمر الواقع كقدر ثابت لا يمكن تغييره.

٢- استهداف الفعاليات والشخصيات الصادقة في الأمة مثل العلماء والضغط عليهم من أجل استمالتهم وتعطيل عطاءاتهم أو تمييعها وتحريفها عن مسارها الصحيح ، ومن يرفض منهم الدخول في هذا المخطط ينتقلون معه إلى أسلوب التصفية أو السجن أو التهجير.

٣- إغراق المخلصين من أبناء الأمة في بحر من الشهوات وربطهم بالدنيا عبر توظيفهم في مؤسسات النظام الفاسد واعتبار ما يقومون به واجب لا مفر منه، وإقناعهم بأن هذه المشاركة ستساهم في إصلاح المجتمع وهداية الناس والتحول إلى قدوة للشعوب بحيث نجد المهندس المسلم والطبيب المسلم والأستاذ المسلم وغيرها من الوظائف السامية المغرية التي يحلم بها البسطاء من الناس.

تترسخ لديهم قناعة أنه لابد من مشاركة المجتمع حتى تتحول هذه المسألة إلى غاية في حياة هؤلاء مع الاكتفاء بممارسة بعض الشعائر التعبدية أو القيام ببعض الأعمال الخيرية ظناً منهم أنها تفي بالمراد، فيبتعدون عن الساحات الحقيقية للدعوة والتربية والإعداد والجهاد، وتبصير الناس بالواقع الحقيقي ومحاولة رفع الظلم عن المظلومين والجهل عن الجاهلين.

كانت هذه أهم الأسباب التي أردت أن أقف عليها في هذه المقدمة المختصرة، ولاشك أن أخانا الفاضل قد وقف عندها طويلاً وبإسهاب واسع كجزء من الحلول التي سيقترحها في هذه السلسلة المباركة، نحو **وعي حركي إسلامي**، وهو ضرورة **الوعي** مقابل الجهل أو الغفلة و**الحركة** مقابل الجمود والركون للواقع، و**إسلامي** أي شرعي مقابل الكفري أو البدعي وهو الذي سقطت فيه العديد من الفعاليات والحركات التي تدعي رفعها لشعارات إسلامية زوراً وكذباً .

نشكر أخانا الفاضل وحيد أبو الفداء على هذه السلسلة القيمة، وان يكون لها تجاوب طيب من القراء في شكل حوار وأخذ ورد الآراء والاقتراحات حتى تعم الفائدة وتتحقق الغاية الأساسية من ورائها.

نسأل الله تعالى أن يوفق كل الصادقين والمخلصين والعاملين لهذا الدين العظيم، ويفتح عليهم بالحكمة والحنكة في تناول أمور دينهم ومعالجة قضايا أمتهم، كما يأمر جل وعلا في كتابه العزيز (كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ) ، والله نسأل أن يتقبل منا أحسن أعمالنا ويجعلها خالصة لوجهه الكريم، والحمد لله رب العالمين.

سلسلة نحو وعي حركيّ إسلاميّ

(١)

مقدّمات مهمّة

بسم الله و الحمد لله و الصّلاة و السّلام على رسول الله و آله و صحبه و من والاه و بعد...

كنت قد كتبت رسالة مختصرة في التّحذير من المشاركة في انتخابات المجلس التّأسيسي الماضية بتونس ، جهد المقلّ في التّحذير من الشّرك و الدّعوة إلى التّوحيد ، فاعترض الكثير و أصرّوا على إيجاد البديل وعلّقوه كشرط لاجتناب الانتخابات وأخَذَ العديد يلوك ذلك السّؤال الذي أصبح في نظر صاحبه بمثابة الحجّة القاطعة و الاعتراض المفحم يَسُلُّهُ حينما ينفدُ رصيده و تفنى بضاعته أثناء الحوار : ما الحلّ ؟ و ما البديل ؟

لوثة اعتزاليّة و شبهة شيطانيّة جعلت من العقل حَكَمًا على الشّرع و معترضاً على أحكامه، تعلّقت بأذهان النّاس في عصر المادّيّة ، و خالفت ما أوجبه الله على عباده... إذ يتحتّم على كلّ مسلم أن يتلقّى أحكام الله عزّ وجلّ و أوامره و نواهيه بالتّسليم و القبول و الانقياد ، فهو القائل سبحانه و تعالى {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِيناً} [الأحزاب : ٣٦]..

قال ابن كثير رحمه الله: " فهذه الآية عامّة في جميع الأمور ، و ذلك أنّه إذا حكم الله ورسوله بشيء فليس لأحد مخالفته ولا اختيار لأحد هنا ولا رأي ولا قول. " اهـ

قال ابن القيّم رحمه الله: " فدلّ هذا على أنّه إذا ثبت لله و لرسوله صلّى الله عليه و سلّم ، في كلّ مسألة من المسائل حكم طلبيّ أو خبريّ ، فإنّه ليس لأحد أن يتخيّر لنفسه غير ذلك الحكم فيذهب إليه ، وأنّ ذلك ليس لمؤمن و لامؤمنة أصلا ، فدلّ على أنّ ذلك مناف للإيمان. "[١].

و قال جلّ ثناؤه :(إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُوْلَئِكَ هُمْ الْمُفْلِحُونَ ، وَمَنْ يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَوَيَتَّقْهِ فَأُوْلَئِكَ هُمْ الْفَائِزُونَ)[النور:٥١-٥٢]

فعندما يتبيّن حكم الله عزّ و جلّ في مسألة ، ليس لمسلم حِياله إلّا السّمع و الطاعة و الامتثال و التّسليم.

و مع ذلك فإنّ من الواجب على العاملين في حقل الصّحوة الإسلاميّة أن يحذّروا النّاس من الانزلاق في المحرّمات خاصّة إن كانت قضايا توحيد و شرك كالانتخابات التّأسيسيّة و البرلمانيّة ، وأن يوفّروا بدائل شرعيّة حسب الإمكان تكون سببا في اجتناب الطّواغيت.

و كإجابة مختصرة على هذا السّؤال نقول أنّ الحلّ و البديل يتمثّل في كلّ وسيلة ثبت جوازها شرعاً وفائدتها واقعاً و إمكانيّتها تنفيذاً ، و هي بمثابة القاعدة التي تتفرّع عنها و تُبنى عليها جميع طرق و أساليب العمل.

يقول الشّيخ أبو مصعب السّوري حفظه الله: " هناك ثلاث محاكمات أساسيّة يجب على المسلم أن يُخضِع لها كل قراراته وحركاته وأوجه نشاط حياته وما يعزم عليه من أفعال ، وهي:

أ- المحاكمة الشّرعية (حرام أم حلال).

ب- المحاكمة السّياسية للمصلحة والمفسدة (مفيد أم مضر).

ج - المحاكمة الواقعيّة والإمكانيّة (ممكن أم غير ممكن).

ويجب أن يسأل نفسه:

أولا : هل ما يريد فعله حرام أم حلال ، فإن جهل ذلك فعليه بقوله تعالى: (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ) [النّحل:٤٣]، فيرجع إلى ثقة في علمه بالشّرع وبالواقع ممن هو ثقة في دينه فيسأله..

ثانيا : عليه أن ينظر ويتفكّر في أبعاد عمله وما سيترتّب عليه ، " هل هو مفيد للجماعة المسلمة وللمشروع الإسلاميّ و لسير العمل أم هو مضرّ و معرقل لها ؟ ". وهذا الأمر أصعب من سابقة لتعلّقه بتشابكات المصالح والمفاسد. إذًا لا يكفي أن يكون ظاهر الحكم حلالاً مباحاً حتى يكون بالفعل كذلك. لأنه لو ثبت عن طريق الحسابات السياسية والواقعية وآراء أهل التجربة وأهل الرأي والحرب والمكيدة ، بأن مآل هذا العمل و مترتّباته ينتج عنه مفسدة وضرر ، فسيصبح الإقدام حراماً تبعاً للقاعدة العامّة (لا ضرر ولا ضرار ، كل مضرّ حرام). فإن علم ذلك و إلا عاد إلى من يثق به من أهل الذّكر في مسائل السّياسة والواقع من الموثوقين في دينهم من أهل الرأي والحرب والمكيدة فإن ثبت له حلّه ونفعه نظر في الثالثة.

ثالثا :ينظر في إمكانياته في تنفيذ هذا العمل .. وهذا أمر أفضل من يُقدّره هم العازمون على القيام به. ولاسيما إن استشاروا أهل الخبرة في ذلك، ضمن شروط المستشار ؛ (إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ)[القصص:٢٦]. وكما هو واضح شرعاً وعقلاً بأنه لا يمكن الإقدام إلا على عمل وقرار يأخذ ثلاث إجازات من المحاكمات الثلاثة ، الشرعيّة والسياسيّة المصلحيّة والواقعيّة الحركيّة ، فيكون : حلالا — مفيدا — ممكنا."[٢]

و تجدُر الإشارة إلى أنّ وسائل و أساليب العمل كثيرة و متناثرة ، منها ما هو وليد التّجربة و منها ما هو من وحي الاستنباط و منها ما هو مستهلك و مستعمل من قبل مؤسّسات و منظّمات المجتمع ، و باب الاختراع و الاجتهاد فيها مفتوح و ليس حكراً على طائفة نخبويّة ،بل قد يأتي بالفكرة العمليّة النّافعة آحاد المسلمين و أقلّهم شأناً و يكفيه أن

يعرضها على أهل العلم و الاختصاص في بلده فينظروا في أمرها و يحاكموها تلك المحاكمات الثّلاث و يقرّروا ما يرونه صالحا.

و قد أشرت إلى قاعدة العمل في الرّسالة ، و سألت الله وقتها تحريرها و تفصيل مُجملها في المستقبل ، و هذا ما أستمدّ العون و التّوفيق من الله عزّ وجلّ لبسطِه في هذه السّلسلة التي أسأل الله أن ينفع بها ويجعلها خالصة لوجهه الكريم ، فقد وجدت أنّ الإجابة قد نضجت و حان قطافها، و أنّ أفكارها ومواضيعها و نظريّاتها و مباحثها قد أُحْكِمت و حان أوان نشرها.

و ممّا دفعني لكتابتها أيضا ، أنّه و للأسف بعد سنتين من الثّورة المباركة لم يُطرح أيّ برنامج عمليّ متكامل الرّؤية و الأهداف في جميع المجالات يسير عليه المسلمون في تونس بعيدا عن أوحال الشّرك ومستنقعات الدّيمقراطيّة .. و حتّى أكون منصفاً فقد ظهرت بعض النّشاطات و الأعمال الفرديّة والجماعيّة في المجال الدّعوي و الاجتماعي و بعض المجالات الأخرى لكنّها دون المطلوب و لا تخلو من النّقد ، و لم تكن ضمن تخطيط محكم للسّير ولم تكن في إطار تصوّر كامل للعمل ومنزلتها من العمل المطلوب كمنزلة الجزء من الكلّ ، الذي يحتاج إلى مزيد من التّسديد و المقاربة[٣] .

حقيقة ما حصل

من أهمّ الأشياء التي ينبغي أن يعتني بها المسلم في هذا الزّمان ، الاهتمام بالأحداث الجسام التي تهزّ العالم وتُغيّر مسار التاريخ ، ويزداد اعتناؤه بكيفية الاستفادة منها لصالح الأمّة الإسلامية المكلومة .. و من بين هذه الأحداث التي يكتشف العالم يوما بعد يوم أثرها على الحاضر والمستقبل ، الثورات العربية .. فحريّ بنا نحن معشر المسلمين أن نبحث عن طرق للاستفادة من هذه الثّورات و استثمارها على الوجه الذي يرضي الله عز وجلّ ، و ممّا يعين على ذلك معرفة حقيقتها ومقدار ومجالات الاستفادة منها.

فالثّورات الحاصلة كما هو مشاهد لم تُغيّر في وصف النظام الحاكم و لم تفلح في أسلمته ، و إنّما نجحت في إضعافه و إرخاء قبضته ، فقد كانت تحكمنا العلمانية الجاهليّة و لازالت بأقلّ وحشيّة .. و ذهب طاغوت و حلّ محلّه آخر .. و لم نرَ للإسلام نصيب في حكم شعب مسلم أذاقه الحكم بغير ما أنزل الله الويلات .. و ما دمنا لا نُحكم بالشّريعة فالجاهليّة هي الحاكمة والمسيطرة، إذ القسمة ثنائيّة إمّا أن تكون شريعة غرّاء أو جاهليّة ظلماء.

قال تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [المائدة : ٥٠].

وفي المقابل نجد أن الشّعوب المسلمة قد حطّمت حاجز الخوف من آلة القمع العربية وأنّ الحرّية في تونس و بقيّة بلدان الثورة أصبح لها هامش يتّسع و يضيق ، يمكن استغلاله في العمل لوضع اللّبنات الأساسيّة وقطع الخطوات الأوّليّة على طريق إقامة الشّريعة الإسلاميّة .. التي لن يصلح حال البلاد و العباد إلا بها .. و لن تتحقّق مطالب الثورة المشروعة إلا

في ظلّها .. قال الله عزّ و جلّ: (مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)[النحل :٩٧]، و قال أيضا: (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنْ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ) [الأعراف :٩٦]..

و إلّا فخبّروني هاهي الثّورة قد مضى عليها أكثر من سنتين فما الذي تغيّر ؟ و ما الذي تحقّق من المطالب ؟

بل العجيب أنّ غالبيّة الأحزاب و خاصّة الحاكمة أعادت الكرّة مع العلمانية و اعتلّت بنفس العلل التي أخرجت النّاس ثائرين فاعتلّت مثلما اعتلّ النّظام السّابق وأكثر .. فأدخلت البلاد والعباد مجدّداً في حالة من الظّلم و الفقر و الجوع و الخوف و الفوضى لا تُنزع عنهم حتّى يعودوا إلى دينهم و شريعتهم.

ما بعد الثّورة

لا شكّ أنّ ظروف العمل قبل الثّورة ليست هي ظروف ما بعدها ، فهامش الحرّية اتّسع واستعاد المسلمون جزءاً من كرامتهم المفقودة و افتكّوا قطعة من حرّيتهم المسلوبة و أتيحت وسائل وأساليب وطرق لم تكن موجودة من قبل وزادت القدرة والاستطاعة على العمل وتقريباً انعدم التّضييق الأمني أو على الأقلّ في بعض المجالات و الأوقات[٤] .. هذا وغيره يوجب على المسلمين العمل واستغلال هذه الظّروف الجديدة و المحافظة على هامش الحرّيّة والعمل على توسيعه والابتعاد عمّا يحصره ويضيّقه...

ولعلّ أكبر إنجاز تحقّق في الثّورة هو صنع المناخ الذي سيعين المسلمين على الدّعوة الإسلامية الشّاملة دون تنازل أو تحريف أو حذف ومن ضمنها الدّعوة إلى إقامة أحكام الله عزّ و جلّ الغائبة وتكوين الحاضنة الشّعبيّة لذلك وتربية شباب الصّحوة الإسلاميّة تربية إسلاميّة متكاملة في شتّى المجالات التي يفرضها الواقع وتحتاجها المرحلة المقبلة ، لتفرز الصّحوة قياداتها الحكيمة وطلائعها الرّصينة التي تقود جماهير الأمّة نحو برّ الأمان.

نعم .. الثّورة لم تأت بالشّريعة لكن مهّدت لها وهيّأت بعض مقدّماتها.. وإن لم تطبّق الشّريعة في تونس وبقيّة بلدان الرّبيع العربي إلى حدّ الآن إلّا أنّها ستظلّ هدفا استراتيجيّا وغاية ثابتة ومبدأً لا يقبل المفاوضة و مطلبا أساسيّا شرعيّا وضروريّا لا نتنازل عنه قيد أنملة ، فعدم القدرة على الشّيء لا يعني التّنازل عنه ، بل يعني السّعي الحثيث والعمل الدّؤوب في دفع موانعه وإزالة حواجزه وتذليل العقبات أمامه.

ضرورة التقييم والنقد الذّاتي

مضى على الثّورة أكثر من سنتين ، فليسأل كلّ منّا نفسه ماذا قدّم لدين الله عز وجلّ ، وما هي إنجازاتنا على مستوى الفرد و الجماعة ؟ ما الذي استفدناه من الحرّية المنتشرة في البلاد ؟ ما هي أخطاؤنا ؟ و ما هي عثراتنا ؟...

لا بدّ من التّقييم ولا بدّ من المراجعة و المحاسبة .. حتى نجتنب الأخطاء ونصلحها ونسدّ الثغرات ونتجاوزها .. و نطوّر إنجازاتنا وننمّيها.

لعلّ البعض يتهرّب من النّقد و ربّما يعتبره طعنا .. أو يراه محرّما إذا انتُقد شخص في بعض تصريحاته أو جماعة في بعض اختياراتها ، و لعلّه نسي أنّ العصمة ليست لأحد بعد النبيّ صلّى الله عليه و سلّم ،

و أنّ النّقد يكون بعلم وعدل و إنصاف و موضوعيّة ، و نزداد يقينا في ذلك حينما ننتقد بعض الاختيارات التي ليس فيها نصّ شرعيّ محكم أو التي صدرت عن جهل بشرع أو بواقع أو سوء تقدير أو عن عاطفة عمياء أو عن هوى متّبع.

حينما نتحدّث عن النّقد ، فإنّنا نعني به النّقد الذي يهدف إلى تصحيح المسار و سدّ الثّغرات واجتناب كلّ ما يعطّل العمل وجلب كلّ ما يعين عليه لبلوغ الغاية المرجوّة.

يقول الشيخ أبو مصعب السّوري حفظه الله:

"لا شكّ أن هذا المبدأ هو من منهج القرآن وطروحات السنة ، وأساسيات الدّين ، كما أنّه مسلك ثابت للصالحين وطريقة معتمدة لدى كل العقلاء من كل ملّة و دين ، فقد نبّه القرآن الكريم المؤمنين جماعاتٍ وأفرادًا في أكثر من آية إلى اتّباع هذا المنهج ، ولاسيّما بعد الأزمات ودلالات الواقع على وجود أخطاء و اعوجاجات ، أدّت لنتائج من البلاء والنوازل أو العقوبات فردّهم إلى مراجعة أنفسهم. قال تعالى يخاطب صحابة رسول الله صلى الله عليه و سلّم بأسلوب صريح: (أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [آل عمران:١٦٥].

وقال أيضا: (إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ) [الأعراف:٢٠١]

وها نحن نرى اليوم هذا المبدأ معتمداً ، لدى جميع الدّول والحكومات والأحزاب السياسيّة والشّركات الاقتصادية وسوى ذلك من مختلف المؤسّسات. فكل هذه المؤسّسات إثر كل مرحلة أو خطّة مرحليّة تقيّم أعمالها ونسب التّقدم والتّراجع وتجري حسابات الرّبح والخسارة وتدرس مستوى الأداء في المراحل التي انقضت .. ومن أهمّ ما يدعو العقلاء إلى عمليّات المحاسبة و تقييم المراحل الماضية تغيّر الظروف المحيطة ببرنامج عمل ما ، بشكل ينذر بعدم صلاحيّة البرامج والخطط التي وضعت لظروف سابقة تغيّرت معطياتها. "[٥].

و السّؤال الخطير الذي يطرح نفسه بعد أكثر من سنتين من الثّورة: أين مشروعنا للعمل ؟

الأحزاب العلمانية وضعت برامجها لإفساد البلاد و العباد و إهلاك الحرث و النّسل ، و انكبّت على تطبيقها ، فأين برنامج المصلحين الساعين لتطبيق الشّريعة ؟

ماذا يحتاج المسلمون في تونس ؟

لا بدّ أن نفهم أنّ الشريعة الإسلامية ليست شعارا يرفع في المظاهرات ويُطوى ، أو اسما نتسمّى به أو مطلبا يُطلب من الطّواغيت ويا خيبة المسعى ، أو استجداءً يُستجدى من المجلس التّأسيسي الذي توافق أهله على إقصائها ، أو أمنية نتمنّاها و تُنسى أو حلما نحلم به و سرعان ما نستيقظ منه...

إنّ الشّريعة الإسلاميّة قبل كلّ شيء فريضة واجبة على كلّ المسلمين على اختلاف في درجات التّكليف بينهم ، و مبدأ ثابت و مطلب متأكّد و ضرورة واقعيّة لن يصلح حال الأمّة الإسلاميّة الدّيني و الدّنيوي إلّا في ظلّها.

قال تعالى: (أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ)[المائدة: ٥٠]..

و إذا سلّم مسلم بها حكمًا و لم يبتغ عنها بدلا و لا يصحّ إسلامه بدون ذلك ، ثمّ نظر حوله فوجدها غائبة عن الحكم و عن الواقع و القوانين الوضعيّة مسيطرة و شريعة الغاب محكّمة ، تسأل فطرته السّليمة سؤالا: كيف السّبيل إلى أن تسود الشّريعة و تحكم و تظهر أحكام الله على أرضه وبين خلقه ؟

الإجابة المختصرة على هذا السّؤال التي تربّينا عليها: "كتاب يهدي و سيف ينصر " ، بمعنى الالتزام و التّمسّك بالكتاب و السّنّة و إعداد وتحصيل القوّة المعنويّة والمادّية التي تحمي ذلك وتعين على نشره إذا حورب أو مُنع .. لكنّها لا تستوعبها و لا تفهمها شرائح كثيرة من الأمّة الإسلامية إلّا إذا فصّلت في شكل برنامج عمل من البداية إلى النّهاية ، وتجسّدت على أرض الواقع و تحوّلت من النّظري إلى التّطبيقي و أصبحت ملموسة.

و الإجابة المفصّلة على هذا السّؤال ، هي التي يحتاجها المسلمون اليوم.

مشروع عمل متكامل يطرح برامجه و بدائله الشّرعيّة في شتّى المجالات ، و ليس إلى اجتماعات بالآلاف و تهريج إعلامي و تهييج للأتباع واستفزاز للأعداء .. نحتاج إلى خطّة عمل تحتوى على استراتيجيّة واضحة و تكتيكات قابلة للتّغيير والمناورة ، يشرف عليها العلماء و المؤهّلون ويتبعها المسلمون .. قابلة للنّقد والتّقييم والمراجعة .. ليأخذ كلّ مسلم مكانه وموقعه في العمل حسب الأهليّة والقدرة والاستطاعة ، ابتداءً من العالم المجتهد إلى العامّي المقلّد ، فتتوزّع الأدوار وتتكاتف الجهود ويعتصم المسلمون بحبل الله عزّ و جلّ فيتمخّض العمل الجماعي الأكثر نجاعة و إثمارا.

ونقصد بمشروع العمل مجموعة البرامج و الخطط وطرق وأساليب العمل في مختلف المجالات (الاقتصاديّة و الاجتماعيّة و السياسيّة...)[٦] التي تعيننا على وضع اللّبنات الأولى في طريق إقامة دولة تحكم بحكم الله في الأرض و تحفظ بيضة المسلمين و تؤوي الضعيف وتنصر المظلوم وتحقّق عزّ المسلمين الدّيني والدنيوي.

و هذا المشروع يقسّم حسب الزّمن إلى ثلاث مستويات: المستوى القصير والمستوى المتوسّط والمستوى البعيد.

و يقسّم حسب إمكانيّة التنفيذ إلى مقدور عليه وعلى أسبابه فينفّذ في أوانه ، وإلى غير مقدور عليه فيؤجّل تنفيذه إلى أن تتهيّأ أسبابه وظروفه.

و أسباب التّأجيل كثيرة نذكر منها:

١- عدم توفّر الإمكانيات و مستلزمات التّنفيذ.

٢- حصول مفسدة أكبر من سابقتها أثناء التطبيق.

٣- عدم تقبّل عقول النّاس للأمر المنفّذ في مرحلة ما ، نتيجة الجهل المنتشر و التّشويه الإعلامي.

و يُرجع في ذلك إلى أهل العلم و الاختصاص فينظرون و يقرّرون ما يصلح تأجيله و ما لا يصلح.

سياسة الهدم و البناء

حينما نحذّر النّاس من اجتناب شيء ينبغي أن نوفّر لهم بديلا شرعيّا خاصّة إذا كانت الحاجة ملحّة وارتبط الأمر بمصير أمّة كاملة ، كمسألة الحكم التي تتعلّق بها كثير من الأحكام الشّرعيّة كالإيمان والكفر ، و ذلك لسببين هامّين:

١- أنّ غالب النّاس في هذا العصر أثّرت عليهم النّظرة المادّية في التّفكير فيميلون كثيرا إلى الأشياء المحسوسة و الملموسة ، و لم يتربّوا على التّسليم و الانقياد المطلق لأحكام الله.

٢- خلوّ السّاحة من المشروع الإسلامي الصّادق[٧] يجعل النّاس تتعامل مع غيره من المشاريع العلمانيّة والكفريّة كأمر واقع مفروض لا محالة ، فينساقون وراءها بسهولة لا لأهليّتها و إنّما يتعاملون معها كحتميّة واقعيّة لا مفرّ منها ، خاصّة مع سحر الآلة الإعلاميّة و تلبيس أحبار السّوء و علماء الضّلالة .. فمناط الحكم على الانتخابات التّشريعية مثلاً ، بأنها شرك وكفر يخفى على كثير من النّاس لأنّ الإعلام يسوّق للأحزاب المتنافسة أنّها أحزاب تبحث عن رغد العيش و وفرة الرّاحة للنّاس ، فيتعاملون معها من هذا المنطلق ، كأنّها تتنافس لإرضائهم ، فتخفى عليهم جريمة التّشريع و التّنديد التي يقومون بها.

يقول الأستاذ محمد قطب حفظه الله: "غياب البديل الذى يمكن أن يأخذ مكان هذه الأفكار والمذاهب والخرافات إذا تبيّن عدم جدارتها بالاتّباع ، بل الذى يحول أصلاً دون التوجّه إليها واتّباعها في حالة وجوده، ونعنى به الإسلام .. ذلك أن غيابه يعطى هذه المذاهب والأفكار في نفوس الناس حجّية الأمر الواقع وثقل الأمر الواقع ، أي أنّها تصبح في حسّ النّاس جديرة بالاتّباع لا لجدارتها الذاتية ، ولا لأنّها في ذاتها صحيحة ، ولكن فقط لأنها موجودة بالفعل ، والبديل غير موجود ! "[٨].

و هذا داخل في سياسة الهدم والبناء، فنهدم كلّ ما هو باطل من الأنظمة الجاهليّة الفاسدة على جميع المستويات و نحذّر منه و ندعو لاجتنابه و لا نلتقي معه في منتصف الطّريق ، بمفاصلة كاملة و تمايز تامّ .. هدْمٌ و اقتلاع من الجذور وليس ترميمًا.

يقول الأستاذ سيّد قطب رحمه الله: " ولا بدّ أن تستيقن العصبة المسلمة كذلك أنها لن تُنصر ولن يتحقّق لها وعد الله بالتّكمين في الأرض ، قبل أن تُفاصل الجاهليّة على الحقّ عند مفترق الطّريق. وقبل أن تعلن كلمة الحق في وجه الطاغوت ، وقبل أن تشهد على الجاهلية هذا الإشهاد ، وتنذرها هذه النذارة ، وتعلنها هذا الإعلان ، وتفاصلها هذه المفاصلة ، وتتبرأ منها هذه البراءة. "[٩].

و في نفس الوقت نبني مشروعنا الإسلامي و نهيكل مؤسّساته التي لا تقام إلّا على أنقاض الجاهليّة..

إذ لا يمكن إثبات صحّة نظريّة ما إلّا بإثبات بطلان ما يقابلها وما يناقضها .. و لا يمكن للمشروع الإسلامي أن ينجح إلّا إذا هدم المسلمون و اجتنبوا صُروح الشّرك المعاصرة و النّظام الدّيمقراطي الخبيث الذي يقوم على تأليه الشّعب و يضمن له حقّ التّشريع مع الله.

و هذا ما دلّت عليه الأدلّة ، و قرّره الأئمّة ، فحينما نهدم شيئا نعمر ما خلّفه من دمار ، قال الله عزّ وجلّ: (فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لا انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) [البقرة : ٢٥٦]..

فحينما نحذّر الناس و ندعوها لاجتناب الطّواغيت المعاصرة ينبغي لنا أن نقدّم لها برنامجاً عملياً يتّبعونه للوصول إلى تطبيق الشّريعة ، يؤكّد ذلك الاجتناب و يحقّق العبوديّة لله، يستثمرون فيه طاقاتهم ويعملون في إطاره الشّرعي ويسدّ لهم الفراغ الذي يتصوّرونه عندما يجتنبون مجالس الشّرك المعاصرة.

يقول العلّامة ابن القيّم رحمه الله: " من فِقْهِ المفتي ونُصحه إذا سأله المستفتي عن شيء فمنعه منه ، وكانت حاجته تدعوه إليه ، أن يدلَّه على ما هو عوض له منه ؛ فيسدّ عليه باب المحظور ، ويفتح له باب المباح ، وهذا لا يتأتّى إلاَّ من عالم ناصح مشفق قد تاجر الله وعامله بعلمه ، فمثاله في العلماء مثال الطبيب النَّاصح في الأطباء ؛ يحمي العليل عمَّا يضرّه ، ويصف له ما ينفعه ، فهذا شأن أطبّاء الأديان والأبدان، وهذا شأن خلق الرّسل وورثتهم من بعدهم، وفي الصّحيح عن النّبي صلى الله عليه وسلم أنّه قال: " ما بعث الله من نبي إلا كان حقّاً عليه أن يدلَّ أمته على خير ما يعلمه لهم، وينهاهم عن شرِّ ما يعلمه لهم. "[١٠].

و الله غالب على أمره و لكنّ أكثر النّاس لا يعلمون.

يُتبع بإذن الله ...

ربيع الثاني ١٤٣٤ هـ

مارس ٢٠١٣م

===
=========================

مع تحيات إخوانكم في



مؤسسة المأسدة الإعلامية

(صوت شبكة شموخ الإسلام)

---

[١] الرّسالة التّبوكيّة (٤٠)

[٢] دعوة المقاومة الإسلاميّة العالميّة (١١٢٧-١١٢٦) بتصرّف يسير

[٣] سيأتي إن شاء الله ، تقييم و نقد بعض الأعمال و التّجارب و الجماعات في ثنايا هذه السّلسلة

[٤] لا شكّ أنّ هامش الحرّيّة يتّسع بأسباب معيّنة و يضيق بأخرى ، و للأسف قد تقلّص هذا الهامش شيئا ما ، نتيجة لبعض الأخطاء ، و سيأتي تفصيل هذا الأمر لاحقا إن شاء الله

[٥] المصدر السّابق (٨١٩-٨١٨) بتصرّف يسير

[٦] من أهمّ الشّروط التي يجب أن تتحقّق في تلك الوسائل و الطّرق ، أن تكون شرعيّة دلّت الأدلّة على جوازها .. فنصرة الدّين تكون بما يحبّه الله و يرضاه ، بعيدا عن أوحال الشّرك و مستنقعات الديمقراطية و مجالس الضّرار (البرلمانات) ، فالوسائل لها حكم المقاصد و الغاية لا تبرّر الوسيلة ،

و العمل لهذا الدّين يكون وفق أحكام الشّرع و ما عند الله لا ينال إلّا بطاعته .. و تقرير مشروعيّتها من عدمها يفصل فيه العلماء الرّبّانيّون العاملون لا علماء السّلطان و أحبار السّوء و رؤوس الجهل.

[٧] الكثير من الأحزاب و الفرق و الجماعات التي استزلّها الشّيطان ترفع هذا الشّعار و تدّعي زورا و بهتانا أنّها تعمل لأجل " المشروع الإسلاميّ " و لا يعدو كونه مشروعا طاغوتيّا أو مشروعا حزبيّا .. و نحن نقصد بالمشروع الإسلاميّ مشروع العمل بوسائله الشّرعيّة الذي يوصلنا لإقامة دولة إسلاميّة على المستوى القطريّ و خلافة على منهاج النّبوّة على المستوى العالميّ

[٨] مذاهب فكريّة معاصرة (٥)

[٩] في ظلال القرآن (١٠٥٨/٢)

[١٠] إعلام الموقّعين (١٢٢/٤)